الجيل الاول من المتقاعدين المغاربة القاطنين بالخارج، الذين يمثلون اليوم ثلثي الجالية المغربيةوالذين يستحقون كل التقدير والاعتراف بالجميل لما قدموه من من تضحيات كبيرة للوطن والبلدان الاستقبال ية، يكفي ان نذكر أنهم أنقذوا ولمدة ثلاثة عقود ، تقرير ، ودعمهم المتواصل لميزانocde انتشلت هذه الفئة من المواطنين نصف مليون أسرة من الفقر سنويا حسب الاداءات.يعيشون محنة اجتماعية تسائل الضمير والرصيد الحقوقي الأوربي والواجب الدستوري حسب المقتضى السادس عشر يلزم على كل الفاعلين حكومة وبرلمانا ومجتمعا مدنيا إنصافهم وسنقف على مثال واضح من خلال معاناة متقاعدي فرنسا وهولندا ، هولندا التي تابعه الرأي العام المغربي والهولندي ولازالت المعركة مستمرة للإنتصار للمبدأ المؤسس للإعلان العالمي لحقوق الإنسان المساواة في الحقوق والواجبات.

تجدون رفقته كذلك ملفا كاملا بوضعية المتقاعدين المغاربة بفرنسا يتصمن:

المراسلة المحالة على مكتب مجلس النواب للمطالبة بتتبع زيارة اللجنة البرلمانية الفرنسية للجنة الإجتماعية بمجلس النواب والتي ثم إحداثها من طرف رئيس الجمعية البرلمانية الفرنسية بعد صدور توصيات المجلس الأعلى للحسابات الفرنسي والذي ثبث الوضعية الصعبة والمهينة للمتقاعدين المغاربة وطالبت من المجلس كما هو موضح في محضرالمرفق اللجنة الاجتماعية بمجلس النواب المغربي ، محضر زيارة اللجنة البرلمانية الفرنسية ومطالبتهم برد وتفاعل وتكوين لجنة لتتبع توصيات تقرير المجلس الأعلى للجسابات الفرنسي حيث أن هذه اللجنة تحاول الضغط على الحكومة الفرنسية للالتزام بتوصيات عملها التي صوت عليها بالإجماع فبراير 2014 بالغرفة الأولى للبرلمان الفرنسي

مرسوم يقر بتوسيع التغطية الإجتماعية للفرنسيين بالخارج وعدم إلزامية الإلتزام بالإقامة بفرنسا لتجاوز الإزدزاج الضريبي وذلك بمنحهم بطاقة خاصة تسمى البطاقة الخاصة للمتقاعدين الفرنسيين بالخارج والتي سيستفدي منها المتقاعدين أيضا في تمييز واضح عن إخوانهم الذين اشتغلوا معهم كما هو في الوئيقة المرفقة مستثنية بذلك الأجانب الذين أدووا الى جانب إخوانهم المغاربة نفس المستحقات في فترة نشاطهم المهني.

الإتفاقية التي تسهل اللإستفادة من كل الخدمات الصحية بالمغرب في حين متقاعدونا يعانون الأمراض المزمنة بجبال جهة سوس ماسة درعة ونتواصل معهم باستمرار في وضع مهين حاط بالكرامة

سؤال كتابي لنائب برلماني فرنسي ثم إرساله لإثارة القضية برمجه برلمانيون فرنسيون للتدخل وتفعيل التوصيات المتعلقة باللجنة البرلمانية للمتقاعين الأجانب وهذا كان نتيجة عملنا.

AMIRSCHAHI المذكرة البرلمانية التي وقعها جميع رؤساء الفرق النيابية المغربية وسلمت الى السفارة الفرنسية وكذا الى البرلماني بمقر الغرفة الأول للبرلمان في لقاء جمعني به يونيو الماضي

تقرير المجلس الأعلى للحسابات والتوصيات الخاصة بالمتقاعدين الأجانب

توضيح المحنة الإجتماعية والتمييز الإجتماعي فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة:

بالنسبة لمتقاعدي فرنساال120 ألف متقاعد مغربي من اصل 500 ألف أجنبي يعانون آثار التمييز الاجتماعي الذي لحقهم واليوم يعيشون في أقل من خمس أمتار بضواحي باريس لأنهم حكم عليهم بالمكوث الإضطراري وإلا سيفقدون التغطية الإجتماعية وهو في وضعية صعبة جذا، هذا عاينته بأم عيني من خلال زيارة لهم، كيف ذلك...

بعد ان عمدت فرنسا الى تقييد الاستفادة بالتغطية الصحية بشرطين اولهما عدم مغادرة فرنسا أكثر من 183 يوم والتوفر على الإقامة،وعليه فالذين اختاروا العودة الى المغرب هم مضطرون للإبقاء من اجل الاستفادة من التغطية الصحية من صندوق الضمان الاجتماعي الذي ساهموا فيه في فترة نشاطها المهني سلك سبيل الذهاب والإياب la navette كل ستة اشهر في الحافلات وهم المثخنون بالأمراض الصحية المزمنة فضلا على ضرورة إبقائهم على التوفر على سكن للإقامة وهذا ما جعل الكثيرن يختاروا اما العودة الى المغرب بشكل نهائي وعدم الاستفادة من حقوقهم المكتسبة أو المكوث في فرنسا في ظروف مهينة للكرامة و وضعيتهم التي تسائل الضمير والرصيد الحقوقي لفرنسا وقف عليهْ . les foyers الإنسانية في المجمعات السكنية التي تدعى و اقره المجلس الاعلى للحسابات في تقرير 2012 حول الوضعية الهشة والمتدهورة المتقاعدين الاجانب وقد أحدثت لجنة برلمانية فرنسية تشتغل على الموضوع واعدت تقريرا وتوصيات .

مأساتهم لا تنتهي عند هذا الحل بل حسرتهم شديدة عندما يرون ان زملائهم الذين اشتغلوا الى جانبهم و اختاروا الاستقرار بالخارج وقضاء مدة تقاعدهم خارج فرنسا ، بالمغرب مثلا وبالمناسبة فمرحبا بهم ، فنفس الدولة التي ساهموا في صناديقها وحرمتهم من حقوقهم الاجتماعية المكتسبة كاجانب اجازت لزملائهم الفرنسيين أو من كانوا زملائهم في العمل للتمتع بالتغطية الصحية دون قيد اوشرط با لخارج ، او بالمغرب، بالنسبة للقاطنين بالمغرب وذلك بتوقيعها على المنشور كما هو مرفق في الرسالة الذي يسقط عليهم شرط الإقامة. ثم أعدت لهم في يناير سنة 2014 البطاقة الخضراء بالخارج التي تسمح لهم الاستفادة من كل الخدمات الصحية بالبلد الذين يقيمون فيه خارج فرنسا، وفي هذا الاطار ابرمت فرنسا مع المغرب اتفاقية ثنائية وبوتوكول يستفيد من خلاله الفرنسيين من الخدمات الصحية بالموؤسسات الصحية المغربية المؤدى عنهامن صندوق الضمان الاجتماعي في تمييز اجتماعي بين المتقاعدين المغاربة والفرنسيين وبالتالي فمحمد المغربي الذي عاد الى ى بلده الأصلي وجاك الذي اختار الإقامة

بالمغرب بلد الشمس والحرارة والدفئ الاجتماعي غير متساوين في الاستفادة من حقوقهم الاجتماعية حال قرارهم العودة الى المغرب بالرغم انهم اشتغلوا بنفس البلد فرنسا و بالرغم أنهم أدوا المستحقات ذاتها لنفس الصناديق وعادوا الى المغرب الفرق ان جاك هو متقاعد فرنسي بالمغرب ضمنت له دولته أينما حل وارتحل الاستفادة بالتغطية الصحية والأجنبي و المغربي لكونه أجنبي قيدت استفادته من حقه المكتسب حال عودته الى بلده وقيدته بالإقامة والمكوث بفرنسا بشكل مستمر دون انقطاع وهذا ضرب لمبدأ المساواة المؤسسة لدستور فرنسا الرصيد الحقوقي الفرنسي و وضرب في المادة السادسة للإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يقر بالمساواة في الحقوق والمساواة في الواجبات، أسر لنا بعض البرلمانيين الفرنسيين أن هذا يتعارض مع الدستور ولا نستطيع الإفصاح بها لأن الضغط السياسي غير محتمل وعليه فنحن نحتاج عمل وتعاون البرلمانيين المغاربة.....

الواجب الدستوري والوطني إزاء هذه الفئة من المواطنين يستوجب الدفاع عليها واسترجاع حقوقها وعليه التعجيل بإحداث لجنة برلمانية مشتركة أنا أعمل في هذا الإطار والانسيق مع الحكومة لإدراج هذه النقطة في جدول اعمال اللجنة. المغربية الفرنسية الرفيعة المستوى في القريب العاجل من اجل حث فرنسا على الالتزام بالدستور الفرنسي والمواثيق الدولية وخاصة الاتفاقية الأوربية للحقوق المكتسبة وقد برمجنا سؤالا شفويا كان لي فيه تعقيب في هذا الإطار ونحن متيقنين أن فرنسا ستستجيب للحكومة والبرلمان المغربي لأن الجانبين يقدران عمق العلاقة المؤسسة على الشراكة والإحترام المتبادل المؤسس على احترام حقوق الإنسان و على اعتبار ان انصاف الجيل الاول من مغاربة الخارج واجب وطني ْو دستوري يمليه الفصل السادس عشر بكل وضوح

مع كامل التحية والتقدير
النائبة البرلمانية نزهة الوفي